إدارات المصرف
يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات

عززت إدارة الخزينة والاستثمارات قدرة المصرف على تحقيق نتائج كبيرة في بيئة مالية متقبلة، وذلك من خلال إدارة السيولة، وتحسين الاستثمارات وتنويع مصادر التمويل في العام 2024، الذي شهد بيئة مالية متقبلة، ولتمكّن معها المصرف من الحفاظ على مكانه المالي القوي ومواصلة النمو طويل الأجل.

وحققت الإدارة إيرادات فائدة بلغت 506 مليون درهم، بما في ذلك أرباح من فائض النقد البالغ 2.715 مليار درهم، والتي تم استلامها في منتصف العام كجزء من صفقة بيع محفظة التمويل السكن، وباستثناء هذه المبيعات بلغت إيرادات الفائدة الأساسية 430 مليون درهم. كما حققت الإيرادات التشغيلية نمواً ملحوظاً، حيث بلغت 250 مليون درهم، مدفوعة بارتفاع كبير في إيرادات توزيعات الأرباح، إضافة إلى ذلك ساهمت إدارة الخزينة والاستثمارات بأكثر من 40% من إجمالي الإيرادات التشغيلية للمصرف للعام 2024.

وحققت الإدارة إيرادات فائدة بلغت 506 مليون درهم، بما في ذلك أرباح من فائض النقد البالغ 2.715 مليار درهم، والتي تم استلامها في منتصف العام كجزء من صفقة بيع محفظة التمويل السكن.

كما شهدت إيرادات الفائدة نمواً بنسبة 8% على أساس المثل بالمثل، مدعومةً بمبلغ 40 مليون درهم ناتج عن التخارج الاستراتيجي الناجح التي نفذها المصرف بقيمة 1.4 مليار درهم من الأذونات النقدية لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي بدأه في مارس 2024. كما سجلت الإدارة تحسناً بمقدار 23 نقطة أساس في متوسط الإيرادات السنوية لمحفظة السندات والصكوك، ما يعكس الإدارة الحكيمة للمحفظة.

كما ارتفعت إيرادات الرسوم من حلول الأسواق المالية - بما في ذلك عمليات التحوط من تقلبات أسعار الفائدة ومعاملات صرف النقد الأجنبي - بنسبة 50% تقريباً، كما ارتفعت إيرادات الإيجار الناتجة عن محفظة العقارات الخاصة بالمصرف. وفيما يتعلق بإدارة الأصول، بلغ متوسط إجمالي الأصول المُدارة من قِبل إدارة الخزينة والاستثمارات 10.6 مليار درهم في نهاية عام 2024 (بما في ذلك إيرادات مبيعات التمويل السكني)، وباستثناء هذه العائدات، بلغ متوسط الأصول المدارة نحو 9.2 مليار درهم.

250 مليون درهم
الدخل التشغيلي

%50
نسبة الزيادة في دخل الرسوم من حلول الأسواق المالية

محفظة الدخل الثابت

حافظت إدارة الخزينة والاستثمارات على استراتيجية منضبطة وعالية الجودة للدخل الثابت، على مدار عام 2024، مع التركيز على تحقيق توازن دقيق بين مستوى المخاطر المقبولة، والحفاظ على استقرار الأصول، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل. وقد انعكس هذا التوجه المتحفظ في التوزيع النسبي للاستثمارات، حيث استحوذت الأصول الإماراتية على الحصة الأكبر بنسبة 60% (بقيمة 898 مليون درهم)، بينما شكلت الأصول الخليجية الأخرى 40% المتبقية (بقيمة 602 مليون درهم).

وقد تم اختيار هذه القطاعات لما تتمتع به من أهمية استراتيجية وقدرة على تحقيق عوائد مستقرة في مختلف الظروف الاقتصادية.

ونجح مصرف الإمارات للتنمية بفضل هذا النهج الحريص، في تجاوز التحديات التي فرضها ارتفاع أسعار الفائدة خلال العام 2024، وحماية قيمة استثماراته من تأثير تقلبات التقييم بناءً على أسعار السوق، وبالتالي الحفاظ على الثروة وتنميتها للمستقبل.

استراتيجية منضبطة وعالية الجودة للدخل الثابت، تركّز على تحقيق توازن دقيق بين مستوى المخاطر المقبولة، والحفاظ على استقرار الأصول، وتحقيق قيمة مستدامة على المدى الطويل.

وتم تصنيف جميع الأدوات المالية ضمن المحفظة على أنها "محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق"، وهو ما يتماشى مع استراتيجية المصرف بعيدة المدى وتطلعاته نحو تحقيق نمو ثابت ومستمر. كما تميزت المحفظة بتصنيف ائتماني متوسط عند +BBB، مما يؤكد على الأهمية التي يوليها المصرف لمعايير الجودة الائتمانية وإدارة المخاطر الفعالة.

كما تم التركيز بشكل خاص على قطاعات محددة، وفي مقدمتها القطاع المالي بنسبة 33%، يليه القطاع السيادي بنسبة 21%، ثم قطاع المرافق بنسبة 13%.

التركيز على القطاعات التي تحقق عوائد مستقرة:

33% القطاع المالي

21% الصناديق السيادية

13% الخدمات والمرافق

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

الاستراتيجية

إدارة الخزينة والاستثمارات تمكنت من استقطاب ودائع جديدة طويلة الأجل من الشركات, بالإضافة إلى التوسع في تقديم حلول إدارة النقد المتطورة التي يوفرها مصرف الإمارات للتنمية لتحقق تقدماً ملحوظاً في توسيع قاعدة المطلوبات وتنويع مصادر التمويل لديها, والتي عملت عليها ضمن رؤية والتوجهات الاستراتيجية للمصرف التي تحرص على بناء قاعدة تمويلية قوية ومتوازنة, ما يدعم قدرته على تقديم التمويل اللازم للمشاريع الصناعية والمساهمة في تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات.

ووظفت الإدارة بصفتها الجهة المسؤولة عن إدارة الأصول النقدية والسائلة للمصرف, هذه الأصول في محفظة استثمارية متنوعة تتميز بالجودة العالية, وقد ارتكزت استراتيجيتها على تحقيق إيرادات مستقرة على المدى الطويل, والتي تشتمل على الإدارة الفعالة لمنتجات خصوم الخزينة وتأمين ودائع بتكاليف تنافسية, حيث وفرت هذه الودائع أساساً متيناً لدعم أنشطة التمويل في المصرف, وتعزيز العلاقة مع متعاملي المصرف وشركائه الاستراتيجيين في الوقت ذاته.

وتجسد التزام مصرف الإمارات للتنمية الإستراتيجي بدعم التنمية الوطنية خلال قمة جمعية أمناء خزائن الشركات في الشرق الأوسط 2024, حيث أكد المصرف خلال الحدث التزامه بنهج متأني في التعامل مع الدين, حيث يقدم حلولاً تمويلية طويلة الأجل وبأسعار تنافسية لدعم المشاريع ذات الأثر التحويلي التي تساهم بشكل جوهري في نمو اقتصاد دولة الإمارات.

وسارت إدارة الخزينة والاستثمارات خلال العام 2024 على نهج المصرف المتحفظ الذي يعتني بإدارة مخاطر الاستثمار مركزةً على معايير مثل القطاع والنطاق الجغرافي ومدة السداد والتصنيف الائتماني للمتعاملين. وأثبتت استراتيجية المصرف القائمة على الاحتفاظ بالاستثمارات حتى تاريخ استحقاقها فعاليتها في حماية محفظة الاستثمار من تقلبات التقييم بناءً على أسعار السوق والحفاظ على قيمتها على المدى الطويل رغم الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة خلال العام 2024.

إصدارات الدخل الثابت

مصرف الإمارات للتنمية نجح في شهر مارس من عام 2024, في الوفاء بالتزاماته المتعلقة باستحقاق سندات صادرة عنه, وذلك باستخدام الأموال التي حصل عليها من تمويل مقدم من وزارة المالية لتغطية كامل مبلغ السداد.

وأثبتت استراتيجية المصرف القائمة على الاحتفاظ بالاستثمارات حتى تاريخ استحقاقها فعاليتها في حماية محفظة الاستثمار من تقلبات التقييم بناءً على أسعار السوق والحفاظ على قيمتها على المدى الطويل رغم الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة.

العقارات

شهد القطاع العقاري لمصرف الإمارات للتنمية أداءً تشغيلياً قوياً في عام 2024، وذلك بفضل استراتيجية واضحة تركز على تحقيق أقصى قدر من الإشغال ورفع قيمة الأصول.

من ناحية أخرى، ارتفعت إيرادات الإيجار بنحو 10% على أساس سنوي، مدفوعةً بارتفاع معدلات الإشغال واستراتيجية البيع المؤجل، وبينما ظل نمو الإيرادات متواضعاً في عام 2024، فإن المكاسب الكبيرة في

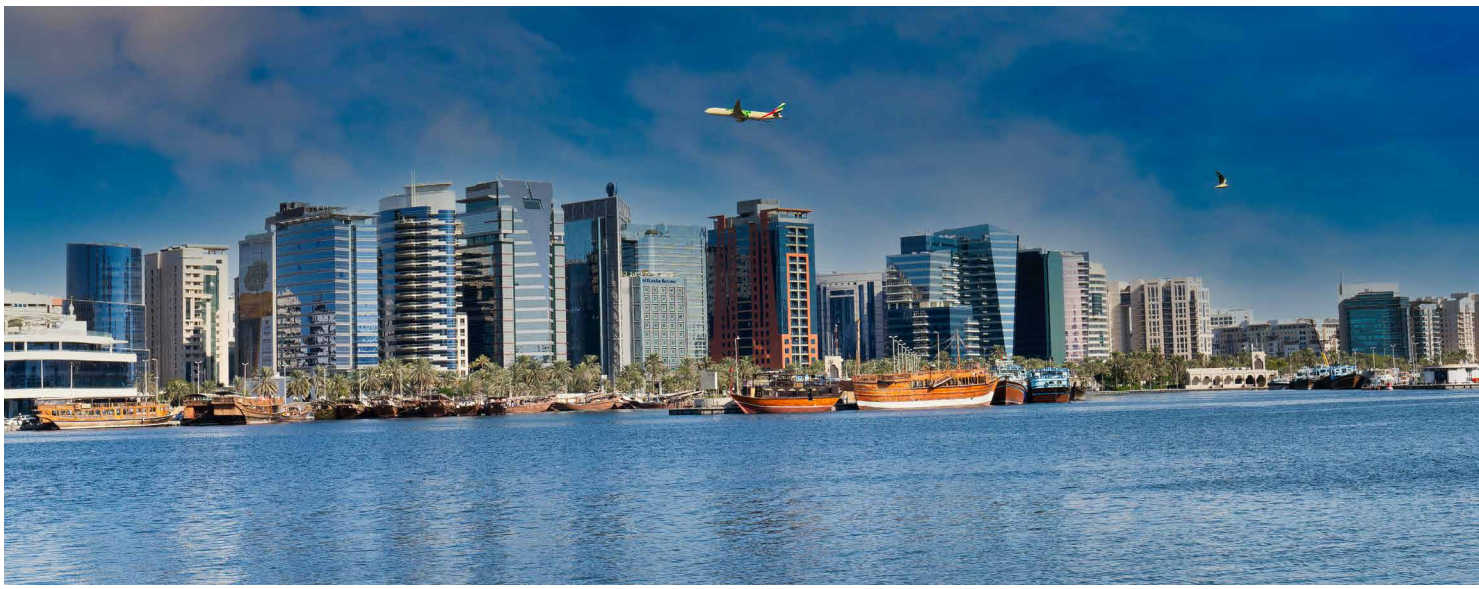

كما حققت الوحدات السكنية مستويات إشغال غير مسبوقة، حيث بلغت ذروتها بنسبة 97% في شهر ديسمبر ومتوسطاً قدره 93% على مدار العام 2024، ما يمثل تحسناً ملحوظاً مقارنة بعام 2023. كما سجل الإشغال التجاري نمواً لافتاً، إذ ارتفع في منطقة بور سعيد ليصل إلى 46% وفي منطقة القرهود إلى 80%، وهو تطور كبير مقارنة بالعام السابق الذي لم يشهد سوى تأجير وحدة واحدة في الطابق الأرضي ببور سعيد.

معدلات الإشغال تُمهّد الطريق لأداء قوي في المستقبل، حيث من المتوقع أن تتضاعف إيرادات الإيجار في عام 2025، وأن تنمو بمقدار 2.5 ضعف بحلول عام 2026، مع استقرار معدلات الإشغال عند مستويات أعلى وتحسين أسعار الإيجار.

كما حققت الوحدات السكنية مستويات إشغال غير مسبوقة، حيث بلغت ذروتها بنسبة 97% في شهر ديسمبر ومتوسطاً قدره 93% على مدار العام 2024.

ويُعزى هذا التقدم إلى تغيير استراتيجي تبناه فريق إدارة الخزانة والاستثمارات، حيث تم إعطاء الأولوية لتأجير العقارات الشاغرة بدلاً من بيعها بشكل فوري، كما تمكّن المصرف من تعزيز القيمة طويلة الأجل لمحفظته العقارية، وهو تأثير انعكس بالفعل في تقييمات الأصول في نهاية العام، وذلك باتباعه نهجاً استراتيجياً يقوم على التركيز على تحقيق تدفقات إيرادات مستدامة، مع إعادة استثمار دخل الإيجار في أعمال الصيانة والتجديد والتحديثات الإدارية.

ومن المتوقع أن يُسهم تعديل أسعار عقود الإيجار الجديدة لوحدات المها في عام 2025، إلى جانب زيادة الإيجار بنسبة 5% المطبقة في عام 2024 (والتي تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2025)، في تسريع نمو الإيرادات في السنوات المقبلة.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

الحوكمة

شكلت الحوكمة القوية أساس استراتيجية الإدارة المالية لمصرف الإمارات للتنمية في العام 2024, حيث تم التركيز بشكل أساسي على الإشراف الحقيق والفعال على المخاطر, ومستويات السيولة, وديناميكيات الميزانية العمومية في ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة.

كما عقدت لجنة الأصول والخصوم التابعة للمصرف أربعة عشر اجتماعاً خلال العام ضمن الجهود لتحقيق هذه الرؤية, والتي كان لها دور حيوي في مراقبة وإدارة الميزانية العمومية, بالإضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة والسيولة. وقد ساهمت هذه الجهود بشكل كبير في الحفاظ على الاستقرار المالي وتحسين إطار إدارة المخاطر الخاصة بالمصرف في مواجهة التغيرات المستمرة في السوق.

لجنة الأصول والخصوم عقدت 14 اجتماعاً خلال عام 2024

وفي خطوة مهمة لتعزيز الرقابة, أنشأ مصرف الإمارات للتنمية وحدة مستقلة لإدارة الميزانية العمومية (BSM) ضمن قسم المالية, والتي تتركز مهامها في:

- تنفيذ وإدارة سياسة تسعير تحويل الأموال (FTP).
- إدارة هياكل الحوافز الإدارية المرتبطة بالأداء المالي.
- الإشراف على تقارير مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية (IRRBB) وصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية (FX NOP) من خلال أنظمة معلومات إدارية مُخصصة (MIS).
- قيادة التخطيط المُستقبلي للتحوط الهيكلي وتوقعات صافي إيرادات الفوائد (NII).

وإلى جانب إدارة المخاطر, سيقدم فريق وحدة إدارة الميزانية العمومية الدعم لعمليات التخطيط الاستراتيجي الأوسع للمصرف, بما في ذلك تطوير استراتيجية مزيج التمويل, وصياغة إطار الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA), والمراجعات الدورية للحظة التمويل الطارئ وتوقعات السيولة.

وتضمن هذه المبادرات مجتمعة حفاظ المصرف على مستوى سيولة قوي ومرن في مواجهة الصدمات الخارجية, وستشمل المهام الرئيسية الأخرى لعمل وحدة إدارة الميزانية العمومية خلال عام 2025 حوكمة حسابات العائد على رأس المال المعدل حسب المخاطر (RAROC) من خلال وضع منهجيات وأدوات قوية لتقييم الربحية مع الأخذ في الاعتبار مستوى المخاطر.

وفي إطار الاستجابة للتطورات في المتطلبات التنظيمية, طبّق فريق مخاطر السوق سياسة مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية (IRRBB) خلال عام 2024, مع تقديم تحديثات دورية حول الأرباح المعرضة للخطر والقيمة الاقتصادية لحقوق الملكية خلال اجتماعات لجنة الأصول والخصوم, ما يضمن المتابعة المستمرة لمخاطر أسعار الفائدة.

وخلال العام نفسه, خطا مصرف الإمارات للتنمية خطوة مهمة وجوهرية في استراتيجيته للميزانية العمومية من خلال تحويل ديونه ذات السعر الثابت إلى التزامات ذات سعر فائدة متغير للمرة الأولى, ولتأتي هذه الخطوة تماشياً مع إرشادات بازل 3 بشأن معايير الرقابة.

وفي خطوة مهمة لتعزيز الرقابة, أنشأ مصرف الإمارات للتنمية وحدة مستقلة لإدارة الميزانية العمومية (BSM) ضمن قسم المالية.

دعم المتعاملين

واصلت إدارة الخزانة والاستثمارات تقديم الدعم اللازم لفرق العمل ومتعاملي المصرف، حيث ساهمت في إدارة المخاطر، وتعزيز السيولة النقدية، وتحسين كفاءة إنجاز المعاملات على مستوى المصرف بأكمله.

وقد اضطلع فريق حلول الأسواق المالية بدور محوري في هذا السياق، حيث قدم دعماً متخصصاً يتمحور حول ثلاثة مجالات أساسية:

1. التحوط من مخاطر أسعار الفائدة بهدف حماية المتعاملين من تقلبات الأسواق المالية.
2. تنفيذ معاملات صرف النقد الأجنبي لتيسير حركة التجارة الدولية.
3. تقديم الودائع الآجلة للمساعدة في تحقيق أقصى استفادة من سيولة المتعاملين وإدارتها بكفاءة.

كما تعاون فريق حلول الأسواق المالية بشكل وثيق مع قسم إدارة النقد بهدف تطوير استراتيجية الخصوم الخاصة بمصرف الإمارات للتنمية، وذلك بالاستفادة من المنتجات القائمة على الحسابات الجارية وحسابات التوفير لتحسين كفاءة التمويل ودعم الأهداف العامة للميزانية العمومية للمصرف.

وقامت مجموعة المؤسسات المالية بالتوازي مع تنفيذ هذه الإجراءات المهمة، بتقديم هيكل جديد ومعدل لحدود المعاملات المصرفية، حيث تم تخصيص سقوف غير ممولة بهدف تسهيل وتبسيط عمليات تمويل التجارة لمتعاملي المصرف وتسريع وتيرتها.

أما على الصعيد التشغيلي، فقد عمل الفريق على تعزيز العلاقات بين البنوك عن طريق إبرام اتفاقيات لإدارة العلاقات مع الأطراف المقابلة الرئيسية، مما يضمن معالجة سلسة للمعاملات ورفع مستوى كفاءة التنفيذ عبر قنوات مختلفة.

STANDARD &POOR'S

ترقية التصنيف الائتماني إلى AA

...المصرف الوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي حصل على هذه الترقية خلال عام 2024.

مصرف الإمارات للتنمية خطا في ديسمبر من عام 2024، خطوة إضافية نحو تعزيز قدراته في مجال المعاملات المصرفية الدولية من خلال افتتاح حساب نوسترو جديد بالدولار الأمريكي لدى أحد بنوك المقاصة، ما سهل عليه إتمام معاملات الدولار الأمريكي بفعالية أكبر وعزز الدعم المقدم لقاعدته المتنامية من المتعاملين ذوي النشاط الدولي.

تصنيفات استثنائية

حظي الأداء المالي القوي لمصرف الإمارات للتنمية ودوره الاستراتيجي في دفع عجلة الاقتصاد الوطني خلال عام 2024 بتقدير وكالات التصنيف العالمية.

فرفعت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني تصنيفها لمصرف الإمارات للتنمية من AA- إلى AA مع نظرة مستقبلية مستقرة، ليصبح بذلك المصرف الوحيد في الشرق الأوسط وأفريقيا الذي يحقق هذه الترقية خلال العام 2024.

كما أكدت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف المصرف عند AA-، مع نظرة مستقبلية مستقرة، مبينة قوة المركز المالي للمصرف، وأهميته الاستراتيجية في دفع جهود التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، والدعم الحكومي الكبير الذي يحظى به المصرف لتنفيذ أهدافه بعيدة المدى.

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

التمويل والمطلوبات

مستفيدةً من الزخم الذي تحقق في العام السابق، ومع بداية عام 2024، واصلت إدارة الخزينة والاستثمارات استراتيجيتها المتمثلة في توليد المطلوبات من خلال الودائع الآجلة، وليشهد تركيز مصرف الإمارات للتنمية تحولًا استراتيجياً في منتصف العام، ولاسيما مع تطور ظروف السوق.

فقد حوّل المصرف في إبريل 2024 تركيزه نحو معالجة تحدي تكلفة التمويل، حيث أُعيد توجيه الجهود لاستقطاب ودائع منخفضة التكلفة من الشركات التجارية، وليشكل هذا التعديل خطوة مدروسة تهدف إلى تعزيز كفاءة التمويل ومواءمة هيكل مطلوبات المصرف مع طموحاته للنمو على المدى الطويل.

ورغم أن هذه الاستراتيجية أسفرت عن انخفاض مؤقت في حجم ودائع الشركات، إلا أنها شكلت خطوة مهمة نحو إنشاء قاعدة تمويل أكثر استدامة وفعالية من حيث التكلفة لدعم محفظة المصرف المتنامية من تمويلات القطاع الصناعي.

تنويع مصادر التمويل

حقق مصرف الإمارات للتنمية في عام 2024 تقدماً ملحوظاً على مسار توسيع وتعزيز قاعدته التمويلية، وتمثل الإنجاز الأبرز في حصول المصرف على أرخص تمويل طويل الأجل حتى تاريخه، من خلال تمويل ثنائي بقيمة 2.8 مليار درهم من وزارة المالية.

كما تم تحويل هذا التمويل ذي السعر الثابت فوراً إلى التزام بسعر فائدة متغير من خلال مبادلة أسعار الفائدة، وذلك ضمن جهود إدارة مخاطر أسعار الفائدة والحفاظ على المرونة المالية، ما أدى إلى تحييد المخاطر المرتبطة به، وليسجل المصرف نمواً في مستويات السيولة في منتصف العام 2024 عقب بيع محفظة التمويل السكني، والذي وفر مصدراً مؤقتاً للتمويل.

وتجاوبت الإدارة مع هذا التطور بشكل استراتيجي، حيث أعادت توجيه تركيزها نحو تحسين توظيف هذه الفوائض النقدية، مع تحقيق توازن بين الفرص قصيرة الأجل والأهداف الأوسع للمصرف في النمو والتمويل على المدى الطويل.

نظرة مستقبلية

وستواصل إدارة الخزينة والاستثمارات تركيز استراتيجيتها حول أربع أولويات رئيسية، خلال رؤيتها الاستراتيجية للعام 2025، وهي: تنويع مصادر التمويل، وتحسين الاستثمارات، والكفاءة التشغيلية، والخدمات المصرفية الأخلاقية.

تنويع مصادر التمويل

ستعمل الإدارة على استكشاف مجموعة من قنوات التمويل - بما في ذلك التمويلات الثنائية، وتسهيلات الائتمان الاحتياطي والمتجدد، وعمليات إعادة الشراء، والإصدارات العامة، والاكتتابات الخاصة - لإنشاء محفظة متوازنة من الأدوات المالية طويلة وقصيرة الأجل، وضمان قاعدة تمويل مستدامة وفعّالة، مع تحقيق توافق قوي بين الأصول والخصوم.

وعقب تقييم إقبال السوق على هذه الأصول، وفي إطار سعيها المستمر لتحسين الاستثمارات حصلت إدارة الخزينة والاستثمارات على الموافقة للتخارج الجزئي من بعض الاستثمارات المختارة في الأسهم الخاصة، حيث من المقرر أن يتم تقديم استراتيجية محدثة، تتضمن طلب تفويض ببيع الأسهم، إلى مجلس الإدارة بحلول يونيو من العام 2025.

كما تدرس الإدارة في الوقت ذاته فرص تسييل أرباح من محفظة أسهم المصرف المدرجة من خلال عمليات بيع جزئية، وإعادة استثمار العائدات في فرص أكثر ربحية تتماشى مع أهداف المصرف من حيث العائدات والمخاطر.

وحصل المصرف موافقة مجلس الإدارة من أجل استثمار 1.25 مليار درهم في محفظة قصيرة الأجل (حوالي 1.4 سنة)، وقد بدأ تنفيذ هذا الاستثمار بالفعل ومن المتوقع اكتماله بحلول الربع الأول من عام 2025.

وستواصل الإدارة تركيزها على تمديد آجال استحقاق التمويل قصير الأجل خلال العام 2025 حيثما أمكن، وتحسين حدود المعاملات المصرفية، والاستفادة من الأذونات النقدية ذات العائد الأعلى، بما يعزز موقف السيولة لدى المصرف ويُهيئه للنمو المستقبلي.

تعزيز المطلوبات

يركز مصرف الإمارات للتنمية على تعزيز جانب المطلوبات في الميزانية العمومية باعتباره من أهم أولوياته الاستراتيجية لعام 2025, وذلك لضمان النمو المستمر في محفظة تمويل القطاع الصناعي.

وتهدف هذه الاستراتيجية أيضاً إلى إيجاد مصادر جديدة للمطلوبات من خلال منصة المصرف المتنامية لدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة, ما يشكل حلقة وصل طبيعية بين المعاملات المصرفية والتمويل طويل الأجل.

يركز مصرف الإمارات للتنمية على تعزيز جانب المطلوبات في الميزانية العمومية باعتباره من أهم أولوياته الاستراتيجية.

وسيركز نهج المصرف على تأمين الودائع الآجلة للمتعاملين الحاليين والجدد من الشركات, إلى جانب توسيع العلاقات مع المؤسسات المالية غير المصرفية والجهات المرتبطة بالحكومة.

كما سيستفيد المصرف من حلول إدارة النقد التي أطلقها مؤخراً لتنمية أرصدة الحسابات الجارية والحسابات تحت الطلب الخاصة بالمؤسسات, ما يوفر للمتعاملين حلولاً مصرفية أكثر تكاملاً, ويسهم في الوقت ذاته في تحسين هيكل التمويل لدى المصرف.

كما يعمل مصرف الإمارات للتنمية على توسيع نطاق خدماته من خلال تطوير إطار عمل للخدمات المصرفية الإسلامية, ووضع خطط لإطلاق ودائع الوكالة ومنتجات الحسابات الجارية وحسابات التوفير الإسلامية. وسيتيح ذلك تقديم حلول مالية للمستثمرين الباحثين عن بدائل مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية, ما يعزز قدرة المصرف على خدمة هذه الشريحة المتنامية والمهمة ضمن المنظومة المالية في دولة الإمارات.

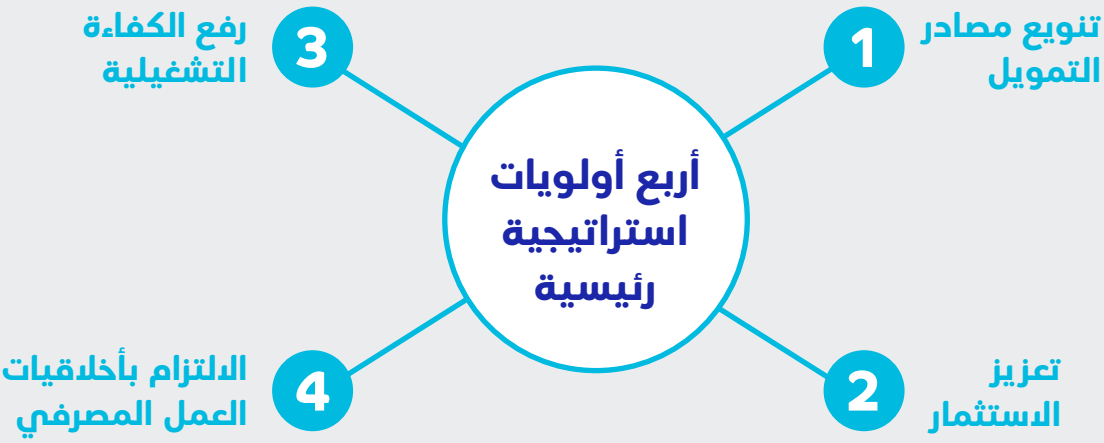

إدارات المصرف يتبع

إدارة الخزينة والاستثمارات يتبع

نظرة مستقبلية يتبع

تحسين الاستثمارات

يواصل مصرف الإمارات للتنمية خلال العام 2025 التركيز على زيادة قيمة موارده من السيولة لدعم النمو المستدام وضمان استقرار التمويل. وستكون إحدى أولوياته الرئيسية هي الحفاظ على خطوط سوق النقد قصيرة الأجل, التي وفّرتها المؤسسات المالية في مطلع عام 2024, والاستفادة منها بفعالية.

وتُعد هذه الخطوط — التي تتجاوز قيمتها الإجمالية 1 مليار درهم — مصدراً حيوياً ومرناً للسيولة, ما يمكّن المصرف من تحسين استراتيجيته التمويلية مع الحفاظ على المرونة اللازمة للتكيف مع تطورات السوق.

وستكون إحدى أولوياته الرئيسية هي الحفاظ على خطوط سوق النقد قصيرة الأجل, التي وفّرتها المؤسسات المالية في مطلع عام 2024, والاستفادة منها بفعالية.

إطار عمل اتفاقيات إعادة الشراء

يعمل مصرف الإمارات للتنمية على تطوير إطار عمل متكامل لاتفاقيات إعادة الشراء (الريبو), وذلك في إطار استراتيجيته الشاملة لتعزيز إدارة السيولة ورفع كفاءة ومرونة العمليات.

وبدأ المصرف بالتفاوض مع الأطراف المقابلة بشأن اتفاقيات إعادة الشراء الرئيسية العالمية (GMRAs) في العام 2024, ممهداً الطريق بذلك لتوفير حلول تمويلية أكثر تطوراً وقائمة على الضمانات.

ويعمل المصرف أيضاً على إنشاء وحدة متخصصة لإدارة الضمانات ضمن فريق العمليات, وذلك بهدف ضمان كفاءة إجراءات تخصيص وتتبع الأصول المرهونة بموجب ملاحق دعم الائتمان (CSAs), واتفاقيات إعادة الشراء الرئيسية العالمية (GMRAs).

ويسعى مصرف الإمارات للتنمية لدعم هذه القدرات, عبر التوجه لدمج وحدة إدارة الضمانات [MARS] من بلومبيرغ ضمن نظامه T24 المصرفي الأساسي, بما يسهم في إنشاء بيئة منظمة قائمة على التكنولوجيا لإدارة الضمانات وعمليات التمويل المضمونة.

الإصدارات العامة أو الخاصة

يدرس مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2025 فرص تنويع مصادر تمويله من خلال إصدار عام أو خاص محتمل - إما بالدرهم الإماراتي (AED) أو بالدولار الأمريكي (USD).

مصرف الإمارات للتنمية بدأ التواصل مع المؤسسات المالية لرسم المسار الاستراتيجي الأمثل لهذه الخطوة, وتقييم مجموعة من هياكل وخيارات الإصدار التي تتوافق مع احتياجاته التمويلية طويلة الأجل واستراتيجيته لإدارة السيولة.

ورغم أنّ المصرف يحافظ على ملاءة مالية ولا يواجه أي ضغوط إعادة تمويل فورية — حيث يحل موعد استحقاق السندات المقبلة في يونيو 2026 — إلا أنه يواصل متابعة أوضاع السوق عن كثب.

وفي حال توفرت الفرص المناسبة, قد يختار المصرف المضي قدماً في الإصدار في وقت مبكر, للاستفادة من حالة تضييق هوامش الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي حالياً, بما يسهم في تحسين تكاليف التمويل وتعزيز ميزانيته العمومية استعداداً للنمو المستقبلي.

العقارات

ستعمل إدارة الخزينة والاستثمارات على تطوير استراتيجية عقارية منظمة تهدف إلى تعظيم القيمة وتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل.

وتعتزم الإدارة طرح عملية بيع لعدد من قطع الأراضي المختارة, بهدف تسييل الأرباح, والتخلص من التكاليف المتكررة للاحتفاظ بهذه الأصول, وتخفيف العبء المالي الناتج عن الأصول غير المُستغلة بكفاءة.

وسيتم إعادة استثمار عائدات هذه المبيعات الاستراتيجية في أصول مولّدة للدخل الدوري, بما يضمن استمرار مساهمة المحفظة في تحقيق دخل ثابت ومتكرر, مع دعم الهدف الأوسع للمصرف والمتمثل في بناء ميزانية عمومية مرنة وجاهزة لمتطلبات المستقبل.

الكفاءة التشغيلية

اتخذ مصرف الإمارات للتنمية خلال عام 2024 خطوات مهمة لتعزيز بنيته التحتية التشغيلية مع التركيز على كفاءة التكاليف وجودة التنفيذ.

وقد استعان المصرف في البداية بمزود خدمات خارجي لقيادة عملية دمج نظام إدارة أوامر التداول (TOMS) ووحدات إدارة المخاطر والمشتقات المالية (من MARS) التابعين لبلومبيرغ في منصتيه الاساسيتين — T24 و "أوراكل".

وبعد إنجاز المتطلبات الأولية, تبيّن أن نطاق المشروع وتعقيداته وتكاليفه المرتبطة به يمكن إدارتها بشكل أكثر كفاءة داخلياً. وعليه, نقل مصرف الإمارات للتنمية عملية التكامل إلى موارده الداخلية, بما يضمن تحكماً أكبر, وكفاءة أعلى, وتوافقاً أفضل مع أهداف المصرف التقنية على المدى الطويل.

ويهدف الجدول الزمني المُعدّل إلى استكمال المشروع بحلول الربع الثاني من عام 2026, وسيمنح المصرف عند تنفيذه بالكامل مرونة تشغيلية أكبر وقدرات أوسع وأكثر كفاءة في مجالي الخزينة والتداول.

توسيع مبادرات الخدمات المصرفية

يعتزم مصرف الإمارات للتنمية خلال العام 2025 اتخاذ خطوات حاسمة لتوسيع مبادراته في مجال الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمستدامة.

ويعمل المصرف حالياً على وضع إطار عمل للتمويل الأخضر, والحصول على الاعتماد اللازم لدعم أنشطة التمويل المستدام — سواء للعام المقبل أو كجزء من استراتيجيته التمويلية طويلة الأجل.

وسيمكن هذا الإطار المصرف من مواءمة أنشطته التمويلية بشكل أفضل مع المعايير البيئية العالمية, مع فتح آفاق جديدة لتمويل المشاريع التي تسهم في تحقيق طموحات دولة الإمارات المتمثلة بالوصول إلى الحياد المناخي.

وستعمل إدارة الخزينة والاستثمارات على توسيع محفظة منتجات المصرف من خلال تطوير حلول مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية, وفتح آفاق جديدة لتمويل التجارة وإدارة النقد وأدوات إدارة المخاطر المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات المستثمرين والشركات, ممن يبحثون عن عروض تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية.